



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

التعليم

في قطاع غزة

أبرز التحديات واتجاهات الحلول



وحدة الدراسات
نوفمبر / 2017



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

المكتب الرئيسي

فلسطين - قطاع غزة، مدينة غزة، حي الرمال الغربي، الميناء، (مقر السفارة
الروسية سابقاً) .

ت: 972 - 8 - 2820442-972 - 8 - 2820447

مكتب جباليا

فلسطين، قطاع غزة، محافظة شمال غزة، مخيم جباليا، شرق مفترق الترانس،

ص.ب : 2714

ت: 972 - 8 - 2484555 - فاكس 972 - 8 - 2484554

مكتب رفح

فلسطين - قطاع غزة - رفح، شارع عثمان بن عفان، بناية قشطة، الدور الثاني.

ت: 972 - 8 - 2137120

البريد الإلكتروني Mezan@palnet.com - info@mezan.org

www.mezan.org

مقدمة:

يحظى التعليم باهتمام دولي بوصفه حقاً إنسانياً أساسياً وعاملاً حاسماً في التطور والنمو الذي يعود بالمنافع المادية وغير المادية على المجتمع، خاصةً أن ثمة علاقة إيجابية بين مستوي التعليم والنمو الاقتصادي، والاستقرار السياسي وتعزيز التماسك الاجتماعي.

ولم يقف الاهتمام بالحق في التعليم عند حدود الدول بل تجاوزته إلى الأمم المتحدة نفسها، وقد شهد تفهماً أوسع لدى أجسامها، وأصبح يُنظر إليه بوصفه حقاً تمكينياً، يُمكن البشر من الحصول على فرص أفضل ويرفع من مستوى معيشتهم، كونه يمهد الطريق نحو تعزيز حقوق الإنسان⁽¹⁾ الأخرى كالحق في الصحة، والحق في حرية الرأي والتعبير، والمشاركة الفعالة في المجتمع.

وتعد غاية الوصول إلى التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة واحدةً من أهداف التنمية الـ(17) لخطة التنمية المستدامة لعام (2030م) التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/ سبتمبر (2015م)، كون العناية والاهتمام بالطاقة البشرية عن طريق التربية والتعليم والتنقيف هي الأساس، وهي أيضاً إحدى أهم الاستراتيجيات الكفيلة بمكافحة عمالة الأطفال.

وبالرغم من أهمية الاستثمار في التعليم وحماية هذا الحق عبر توفير المرافق التعليمية المتطورة والمناسبة، ظل هذا الحق عرضة للاستهداف المقصود، خاصةً في المناطق التي تعاني من النزاعات لاسيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تخضع لأشكال مختلفة من الإجراءات والممارسات المنافية للقانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان. وتتعرض الخدمات التعليمية في قطاع غزة إلى تحديات مزدوجة في آن واحد، نتيجة الحصار الإسرائيلي المفروض، وتراكم تأثيرات أحد عشر عاماً من الانقسام السياسي⁽²⁾، مما تسبب في إثقال قطاع غزة بالأزمات التي طالت قطاع التعليم وأصابته بالنقص الكمي والنوعي، الذي يظهر في الانخفاض الملموس في أعداد المدارس التي تُعدّ اليوم من أبرز العقبات خاصة مع الطلب المتزايد على خدمة التعليم الناتجة عن النمو السكاني المضطرد.

وتتوقف الخدمات التعليمية المتطورة والمناسبة على مدى توفير الأعداد الكافية والملائمة من المرافق التعليمية في المراحل الأساسية، كون عناصر البيئة المادية تشكل الإطار الذي يتم فيه التعلم، وهي من الأمور الهامة لزيادة الفاعلية والإنتاجية، وتُسهم في ترقية الطالب/ة وتنميته.

إن المشاكل التي تعترض طريق المسيرة التعليمية، والتي من بينها النقص في أعداد المدارس، وارتفاع أعداد التلاميذ/ات والطلاب/ات في الفصل الواحد أو ما يعرف بالكثافة الصفية تتجاوز في بعض المدارس المعقول والمقبول، وتتطلب مراجعة حقيقية من الأطراف المشرفة على العملية التعليمية في قطاع غزة، بهدف معالجتها وتحسين جودة التعليم.

1 انظر المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (13،14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعليق العام رقم (11،13) الذي اعتمدته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في التعليم، وخطط العمل من أجل التعليم الابتدائي. والمادة (28) من اتفاقية حقوق الطفل.

2 انظر المادة (24) من القانون الأساسي المعدل لسنة (2003م).

وانطلاقاً من رسالة مركز الميزان لحقوق الإنسان، التي تولي اهتماماً خاصاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (3) التي يعد الحق في التعليم المناسب من بينها، يسعى مركز الميزان من خلال هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه الحق في التعليم المناسب في قطاع غزة. كما يسعى إلى تحديد الاحتياجات من المباني المدرسية تجنباً لتهور متوقع في الخدمات التعليمية، ووضع الأطراف المشرفة على التعليم أمام مسؤولياتها، بهدف توفير خدمات التعليم الجيدة.

عناصر البيئة العامة وتأثيرها على التعليم:

شهد قطاع غزة على مدار السنوات السابقة قدراً غير مسبوق من الانتهاكات لاسيما للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالنظر إلى تعدد الجهات المرتكبة للانتهاكات. هذا بالإضافة إلى الأشكال المتعددة من الإجراءات والممارسات غير الإنسانية، سواء أكان على صعيد الاحتلال الإسرائيلي، أم جزاء تعدد السلطات بفعل الانقسام السياسي الداخلي الذي أدى إلى وجود سلطتين واحدة في غزة والأخرى في الضفة الغربية خلال العقد الأخير. وأثبت سياق الأحداث وتسلسلها حجم الكارثة التي طالت مجمل الأوضاع المعيشية والتنموية في قطاع غزة ونالت الخدمات التعليمية قسطاً منها.



وتشير أعمال الرصد والتوثيق أن قوات الاحتلال الإسرائيلي عمدت إلى استهداف أركان العملية التعليمية بأشكال متعددة من الممارسات، وأجبرتها في بعض الأوقات على التوقف والتأخير، وكبدتها مزيداً من الخسائر جراء الأضرار المادية، سواء عبر الاستهداف المباشر، أو بفعل استهداف المواقع والمنازل المحيطة لها. كما واصلت سلطات الاحتلال إعاقة العملية التعليمية برمتها وحالت دون تطورها في قطاع غزة، جراء استمرار سياسة الحصار والإغلاق والخنق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المستمر منذ أحد عشر عاماً.

وفي معرض رصده وتوثيقه للانتهاكات الإسرائيلية المتعلقة بالخدمات التعليمية، وثّق مركز الميزان لحقوق الإنسان تضرر (394) منشأة تعليمية، منها (8) بشكل كلي (4). كما عمدت قوات الاحتلال إلى إيقاع القتل في صفوف التلاميذ والطلبة والمدرسين، وتشير البيانات الموثقة في المركز أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قتلت (2140) طالب وطالبة من الملتحقين بمقاعد الدراسة أي بما نسبته (29%) من مجموع الشهداء الكلي منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

3 اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقاً للمادة 27، الموقع: <http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>

4 قاعدة البيانات، مركز الميزان لحقوق الإنسان، الأرقام الواردة للفترة الممتدة (سبتمبر/ 2000م، حتى شهر أكتوبر/2017م).

تجدر الإشارة بأنه خلال الحروب الثلاث⁽⁵⁾ فقط قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (1182) شهيد/ة من الطلبة والعاملين في قطاع التعليم، بواقع (1082) شهيد/ة من الطلبة، و(100) شهيد/ة من العاملين، فيما جرح (3986) جريح/ة من الطلبة والعاملين في قطاع التعليم، بواقع (3869) جريح/ة من الطلبة، و(117) جريح/ة من العاملين⁽⁶⁾.

كما شكلت التوغلات العسكرية وسياسة فرض مناطق أمنية عازلة في قطاع غزة، والاستهداف المتكرر للسكان عاملاً طارداً من تلك المناطق، حيث أجبر سكانها على النزوح واللجوء إلى المناطق السكنية المكتظة، الأمر الذي تسبب في حدوث ضغط كبير على المرافق الخدماتية وبشكل لافت على المدارس مما أوجد أزمة حقيقية في تلك المدارس. ومن جهة أخرى تسببت سياسة فرض المنطقة العازلة والتوترات الأمنية في عزوف المانحين والمؤسسات الدولية عن توجيه الدعم المالي لإنشاء المدارس في المناطق الشرقية. ويشترط المانحون توفير مناطق آمنة للموافقة على المشاريع. وحول مدى تأثير الأحداث المتتالية والحروب المتعاقبة، التي تزامنت مع الحصار، أشارت وزارة التربية والتعليم أن ما نسبته (50%) من الفئة العمرية (5-17) -أي ما يعادل ربع مليون من الطلبة والتلاميذ في قطاع غزة - واجه صعوبة في القراءة والكتابة بسبب العنف والحصار.

وفيما يتعلق بالآثار النفسية والسلوكية والدراسية خلال عدوان عام (2014م) على قطاع غزة، فقد بلغ عدد الطلبة/ات الذين عانوا من مشكلات نفسية وسلوكية ودراسية (7128) طالباً حيث أصيبوا بمشكلات نفسية، وسلوكية، ودراسية مثل التأخر الدراسي لعام كامل، وتأخر متكرر، وهروب، وتسرب⁽⁷⁾.

أعداد المدارس المتضررة في الحروب الثلاثة على قطاع غزة (8)

الجهة المشرفة	عدد المرافق المتضررة خلال الحروب على قطاع غزة			
	عام 2019/2008	عام 2012	عام 2014	الإجمالي العام
الحكومية	166	144	187	497
الوكالة	37	46	91	174
الخاصة	14	-	49	63
الاجمالي	217	190	327	734

تظهر البيانات أن أعداد المدارس المتضررة في عام (2014م) بلغت (327) مدرسة وهي النسبة الأكبر مقارنة مع الخسائر في الحروب السابقة، مما يدل على حجم الدمار الذي أصاب قطاع غزة في هذه الحرب التي في أعقابها فُرضت آلية إعادة إعمار غزة (GRM) وأعلنها آنذاك رئيس مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO) روبرت سييري. وتعذر في ظلها إعادة بناء وتشبيد كل ما خلفته الحرب، من المنازل والمنشآت واضطرت بعض المدارس إلى تقديم الخدمات التعليمية للطلبة في الحاويات. كما انخفض الاستثمار في البنية التحتية بشكل ملموس، وسجلت الآلية فشلاً كبيراً في تحقيق دفعة لعجلة الاقتصاد.

5 الحروب الثلاثة التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، خلال الأعوام: (2008-2009م)، (2012م)، (2014م).

6 وزارة التربية والتعليم العالي، دائرة الدراسات والمعلومات، (مارس، 2016م)، أثر الحصار والحروب على قطاع التعليم في قطاع غزة خلال الفترة من (2016-2006م)، غزة.

7 المرجع السابق.

8 وزارة التربية والتعليم العالي، مرجع سابق.

وأفضى التراجع في المؤشرات الاقتصادية إلى تغييرات عميقة في مستوى الخدمات، لاسيما خدمات التعليم بسبب ارتفاع نسبة البطالة، ومستويات الفقر. ففي تقرير أصدره فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة أشار إلى أن جودة التعليم في المرافق التعليمية الحكومية تأثرت بشكل كبير خلال سنوات العشر الماضية، جراء استهداف المدارس، وتدمير المؤسسات التعليمية، الأمر الذي ضاعف من الضغط على المرافق التعليمية (9).

وعلى صعيد أزمة الكهرباء في قطاع غزة، التي خلقت واقعاً قاسياً وشكلت تحدياً حقيقياً أمام سير الخدمات التعليمية بالشكل المناسب. وخلق طول فترات انقطاع التيار الكهربائي على مستويات الطلبة/ات التعليمية في المراحل العمرية كافة صعوبة حقيقية في الدراسة والذاكرة، وتأدية الواجبات. ولم تقف آثار انقطاع التيار الكهربائي على الطلبة/ات فحسب بل تجاوزتها إلى المعلم/ة الذي يواجه صعوبة في تحضير الدروس بالمنزل، وصعوبة تطبيق الأساليب التعليمية التي تعتمد على الشبكة العنكبوتية. وعليه نجد الكثير من الغرف الصفية في المدارس تفتقر إلى المعايير الحديثة مثل الإضاءة المناسبة ودرجة الحرارة الجيدة، حيث أن المولدات الكهربائية من نوع (5KVA) لا يتم تشغيلها في المدارس إلا في حالات الضرورة نظراً لتكلفتها التشغيلية، فيما يقدر عدد المدارس التي تعتمد على الطاقة الشمسية في إنارة الفصول الدراسية (39) مدرسة (10).

وفي سياق آخر شكلت الإجراءات والقرارات، التي اتخذت على خلفية الانقسام السياسي بين السلطات الحاكمة في قطاع غزة والضفة الغربية تحدياً إضافياً أمام سير الخدمات التعليمية بالشكل المطلوب. وطالت تأثيرات تلك القرارات المدفوعة بالبعد السياسي العملية التعليمية برمتها، وتمثلت في انخفاض أعداد المعلمين وتوقف عدد منهم عن مزاولة عمله، وتراجع مخصصات التعليم، كما توقفت الخطط الرامية إلى الإعمال التدريجي للحق في التعليم في قطاع غزة.

نخلص إلى أن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تغيير جذري وجوهري خطير في بيئة التعليم، وأوجدت تحديات أمام إعمال الحق في التعليم وفقاً للمعايير والمبادئ التي أكدت عليها الاتفاقيات الدولية.

الجهات المشرفة على التعليم في قطاع غزة:



⁹ United Nations Relief and Works Agency (UNRWA), GAZA. TEN YEARS LATER. United Nations Country Team in the occupied Palestinian.

¹⁰ وزارة التربية والتعليم العالي، دائرة الأبنية.

يتألف قطاع التعليم المدرسي في قطاع غزة من مجموعة متنوعة من المدارس الحكومية، والمدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) والمدارس التابعة للقطاع الخاص، ففي العام الدراسي (2017-2018م)، بلغ العدد الإجمالي للمدارس في محافظات غزة (729) مدرسة، موزعة على النحو التالي: وزارة التربية والتعليم العالي تشرف على (397) مدرسة بنسبة بلغت (54.45%)، بينما يقوم القطاع الخاص بإدارة (57) مدرسة بنسبة (7.8%)⁽¹¹⁾، فيما تقوم وكالة الغوث بإدارة (275) مدرسة بنسبة بلغت (37.72%)⁽¹²⁾.

جدول يوضح أعداد المدارس والكثافة الصفية حسب الجهة

الجهة	حكومة ¹³				وكالة ¹⁴				خاصة ¹⁵			
	المدارس	الشعب	الطلاب	الكثافة الصفية	المدارس	الشعب	الطلاب	الكثافة الصفية	المدارس	الشعب	الطلاب	الكثافة الصفية
الإجمالي الكلي	397	6544	252797	38.6	275	6812	271900	39.9	57	672	15234	22.66

تبين البيانات المتوفرة أن نسبة الكثافة الصفية في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم بلغت (38.6) بنسبة أقل من الكثافة الصفية في المدارس التابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والتي بلغت (39.9)، وتجدر الإشارة أن المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة تتراوح أعداد الطلبة في الفصل الواحد بين (20-30) طالباً، والمناطق ذات الكثافة العالية يتجاوز العدد (50) طالباً وأحياناً يتجاوز أعداد الطلبة (55) طالباً في الفصل الواحد. وهذه النتيجة تعود إلى الفجوة بين الكثافة السكانية وأعداد المدارس في تلك المناطق. كما دفعت الأوضاع الاقتصادية وانخفاض مستوى الدخل الأسر وعدم مقدرتها على دفع أقساط التلاميذ في المدارس الخاصة إلى انتقال العديد من الطلاب من المدارس الخاصة إلى المدارس التابعة (للأونروا) والمدارس الحكومية، ومن المرجح أن ترتفع نسبة الكثافة الصفية مع هذه العوامل.

11 مقابلة مع: أ. رشيد أبو ججوح، نائب مدير عام التخطيط بوزارة التربية والتعليم العالي، قابله: باسم أبو جري، بتاريخ (13، نوفمبر، 2017م)

12 مقابلة مع: أ. فريد أبو عاذرة، رئيس برنامج التربية والتعليم في (الأونروا)، قابله: باسم أبو جري، بتاريخ (13، نوفمبر، 2017م).

13 أبو ججوح، مرجع سابق.

14 أبو عاذرة، مرجع سابق.

15 أبو ججوح مرجع سابق.

العملية التعليمية وأبرز التحديات.



يواجه نظام التعليم في قطاع غزة تحديات كبيرة جراء النقص في أعداد المدارس والضغط الناتج عن استيعاب الزيادة الطبيعية في أعداد الطلبة/ات المسجلين/ات سنوياً، وكما هو معلوم فإن قطاع غزة من المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة بواقع (5,324) فرداً / كم²، وبلغ عدد سكانه (منتصف عام 2017) حوالي (1.94) مليون نسمة، منهم (988) ألف ذكر و(956) ألف أنثى. كما أوضحت البيانات أن المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة يتميز بكونه فتيماً⁽¹⁶⁾. وأمام هذه المعطيات بلغت نسبة الكثافة الصفية في المدارس الحكومية (38.6)، فيما وصلت في المدارس التابعة (للأونروا) إلى (39.9)، في حين لم تتجاوز نسبة الكثافة الصفية (22.6) في المدارس الخاصة⁽¹⁷⁾. وبدلاً من توجيه الخطط لمعالجة هذه الكثافة أُجبرت الجهات المشرفة على التعليم للتعامل مع المتغيرات السريعة والخطيرة بالاعتماد على نظام الفترتين على نحو واسع، حيث بلغت نسبة المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم التي تعمل بنظام الفترتين (58.4%) فيما بلغت النسبة (70.1%) في المدارس التابعة (للأونروا)، وفي السياق نفسه أشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة أنه بحلول عام (2020م) سيرتفع أعداد الطلبة والتلاميذ إلى (665.000) تلميذ، وأمام هذه الزيادة سيشكل التعليم أبرز التحديات المستقبلية، ويتطلب استحداث (900) مدرسة بحلول عام (2030م)⁽¹⁸⁾.

هذه المؤشرات تدق ناقوس الخطر وتتنذر بتداعيات خطيرة على خدمة التعليم حال لم تحدث زيادة كبيرة وملموسة في أعداد المدارس التعليمية خلال السنوات القادمة وقد تضطر الجهات المشرفة على التعليم إلى اعتماد نظام الفترات الثلاث لمعادلة النمو المتسارع في أعداد الطلبة. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة بأن نظام الفترتين يجعل اليوم الدراسي عقيم كون بقاء الطالب مدة (4) ساعات في المدرسة، ومكوته خارجها مدة (20) ساعة، لا يسمح للطلبة بالحصول على القسط الكافي من العلم، كما أن محدودية الوقت لا يسمح للتلاميذ بإنجاز المهام والواجبات داخل المدرسة، وقلما يلتزم الطلبة بالواجبات نظراً لصعوبة المناهج وقلة دراية

16 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2017/07/11م)، أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، فلسطين- رام الله.

17 United Nations Relief and Works Agency (UNRWA), (July, 2017) GAZA. TEN YEARS LATER. United Nations Country Team in the occupied Palestinian. Retrieved October 26, 2017, From: <https://goo.gl/k5bZTk>

18 op. cit

أولياء الأمور بها، مما ينعكس سلباً على الطلبة. ويلجأ المعلمون إلى العقاب الأمر الذي ينفر الطلاب من المدرسة، ويدفع بعضهم إلى التسرب (19).

جدول يوضح أعداد المدارس حسب الجهة، وعدد الشعب والطلاب ومعدل الكثافة الصفية للفصل الدراسي الأول من عام (2017م)²⁰

الفترة	المدارس الحكومية				المدارس التابعة للوكالة				المدارس الخاصة			
	المدارس	الشعب	الطلاب	الكثافة الصفية	المدارس	الشعب	الطلاب	الكثافة الصفية	المدارس	الشعب	الطلاب	الكثافة الصفية
فترة واحدة	165	2775	106110	38.2	82	2070	82749	39.98	57	672	15234	22.6
فترتين صباحي	86	1407	55842	39.7	98	2441	98443	40.33	-	-	-	-
فترتين صباحي دائم	30	505	19145	37.9	-	-	-	-	-	-	-	-
فترتين مسائي	86	1401	54249	38.7	95	2301	90708	39.42	-	-	-	-
فترتين مسائي دائم	30	456	17451	38.2	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي الكلي	397	6544	252797	38.6	275	6812	271900	39.91	57	672	15234	22.6

تشير الأرقام الواردة إلى اعتماد الجهات المشرفة على التعليم على نظام المناوبتين بنسبة تصل إلى (65%)، وهي من النتائج المثيرة للاهتمام لما له من آثار وخيمة على التعليم، وتعكس الحاجة المتزايدة لمدارس جديدة.

معايير الفصل الدراسي:

تعدّ الغرفة الصفية المدرسية محوراً رئيساً في العملية التعليمية كونها الوسيلة الحاضنة التي تعتمد فاعليتها على شروط متعددة من بينها الحجم، وعدد التلاميذ في كل فصل، والإضاءة الجيدة، ودرجة الحرارة، والتهوية. ولا يقف الأمر عند حدود الغرف الصفية بل يتجاوزها إلى المبنى المدرسي نفسه ومستوى الضوضاء في محيطه، وتوافر المرافق الصحية، وارتباطها بشبكة الصرف الصحي والتيار الكهربائي وتتوفر هذه البيئة الآمنة، والصحية، تصبح المدرسة مكاناً ممتعاً ومسلماً للتلاميذ. كما أن التوجيهات الحديثة، التي أشار إليها المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلم (اليونسكو) تؤكد على ضرورة توفر بعض المعايير للمرفق التعليمي نورد أبرز ما جاء فيها على النحو الآتي⁽²¹⁾:

- **الموقع الجغرافي:** يشترط أن تكون المدرسة قريبة من منازل الطلاب والتلاميذ، إضافة إلى مراعاة سلامة الموقع ومحاذير صحة التلاميذ، مع وجود سور حول المدرسة يبين حدود المدرسة.
- **المواد المستخدمة في بناء الصفوف المدرسية:** تستخدم مواد صديقة للبيئة بحيث لا تضر بقوة واستدامة مباني المدرسة، والأخذ في الاعتبار أي خطر ناتج عن كوارث طبيعية.

19 مقابلة مع أ. د فؤاد على العاجز، أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية، الجامعة الإسلامية، عقدها: باسم أبو جري بتاريخ (31، أكتوبر، 2017م)
20 وزارة التربية والتعليم العالي، دائرة الدراسات والمعلومات، ووكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بيانات غير منشورة، حصل عليها الباحث: باسم أبو جري بتاريخ (19، نوفمبر، 2017م).

²¹ International Institute for Education Planning (IIEP UNESCO), The physical school environment, Retrieved October 31, 2017, From: <https://goo.gl/ZYcEZF>

- **الأثاث المناسب:** يجب أن يكون عدد الأثاث مناسباً، في ظل وجود خطة منتظمة لاستبدال قطع الأثاث التي لم تعد صالحة للاستعمال. ومراعاة حجم قطع الأثاث ليناسب أعمار الطلاب، ويفضل أن تكون قطع الأثاث متحركة لتسمح باستخدام استراتيجيات التعلم المرنة، ووجود أماكن داخل الغرف الصفية لحفظ ممتلكات الطلبة، وأن تزود باللوح وشاشة عرض ملائمة.
- **الإضاءة الكافية:** بحيث تكون الإنارة داخل الغرف الصفية بشكل كاف ليتمكن الطلاب من القراءة، والكتابة، ومتابعة ما يقوله المعلم، وأن تحتل النوافذ ما نسبته (20%) من مساحة جدران الصف، مع وجود قنوات إضاءة بديلة، مع استعمال ألوان خفيفة للسقف والجدران والأثاث لتساعد على انعكاس الإضاءة بشكل جيد.
- **المأوى ودرجة الحرارة والتهوية:** يجب أن تكون المواد المستخدمة في بناء السقف مستدامة، ويعاد تطويرها بشكل منتظم لتتقن الطلاب من حرارة الشمس وتحميهم من تسرب المطر في الشتاء، مع الحفاظ على معدل درجة الحرارة. وأن يكون السقف مرتفعاً والغرف مجوفة مع وجود عدد كاف من قنوات التهوية لتخفيض درجة الحرارة في الأجواء الحارة. كما يجب الأخذ بمعايير تصميم الجدران والنوافذ بحيث تزيد من قدرتها على احتفاظ الغرفة الصفية بالدفع في الأجواء الباردة.
- **مستوى الضجيج:** يجب ألا تكون المدارس قريبة من أماكن الازدحام العالي أو المناطق الصناعية ذات الضجة الكبيرة، ومراعاة وجود مساحة كافية وجدران بجودة عالية ما بين الصفوف لتجنب الضجة الناتجة عن الطلاب. وفي الوقت نفسه يجب أن لا تكون الغرف الصفية مزدحمة، ويجب أن تبطن الجدران بمواد من الورق أو القماش للمساعدة على امتصاص الصوت.
- **الصحة والسلامة والصرف الصحي:** أن يتوفر للطلاب الوصول إلى المياه الصالحة للشرب في المدرسة، ووسائل غسل اليدين بطرق سليمة، بحيث تكون المعدات بالقرب من دورات المياه وأماكن الطعام. وأن يكون هناك من يقوم على تنظيف هذه المناطق والمعدات. ويجب أن تزود دورات المياه بقنوات تهوية مناسبة وبخدمات تنظيف وإصلاح مستمرة للتقليل من الروائح وانتشار الأمراض. وفيما يتعلق بالطعام الذي يقدم في المدرسة يجب أن يحفظ بعناية، وتوفر وحدة إسعافات أولية للحالات الطارئة.
- **المعدات الإضافية:** تعد المكاتب والمخازن ضرورة بالنسبة للمدارس، مع توافر تجهيزات أخرى ذات منفعة للطلاب تشمل مكتبات، ومراكز تكنولوجيا المعلومات، ومختبرات، ومعدات الرياضة وأماكن للتسلية والترفيه، حدائق مدرسية، مطبخ، والمقصف المدرسي، عيادة صحية، وأماكن سكن للطلاب والطاقتم التدريسي مما يساعد على زيادة نسبة الحضور من الطلاب، وانخفاض معدل غياب المدرسين، والأخذ في الاعتبار منفعة هذه التجهيزات مقارنة بتكلفتها.
- **القراءة ووسائل العرض المرئية للتعلم:** يجب أن تتمتع البيئة المدرسية بتصميم يعزز فرص التعلم، ومراعاة تصميم الفصول الدراسية كي تساعد على التعلم.
- **مراعاة الشمولية:** يجب أن يراعى في تصميم المدرسة سهولة وصول الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة ولاسيما الإعاقات الجسدية، بحيث تتوفر مرافق المدرسة كافة مع احتياجاتهم الخاصة دون أن يضطروا إلى طلب مساعدة الآخرين.

وفيما يتصل بواقع الغرفة الدراسية ومدى تهيئة البيئة المدرسية الآمنة والصحية والنظيفة، تعاني العديد من المدارس من غياب هذه المعايير جراء ارتدادات أزمة التيار الكهربائي وتأثيرها على مستوى الإنارة المناسبة، ودرجة الحرارة الملائمة، وسلامة مياه الشرب، وعمل دورات الصرف الصحي ونظافتها. هذا بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الضجيج والتلوث الناتج عن الازدحام المروري وعوادم السيارات في المناطق المزدحمة. كما ترتفع درجة الخطورة على الطلاب جراء تشغيل المولدات الكهربائية داخل أسوار المدرسة والتي تكون عرضة للحرائق داخل المدرسة. ومن العوامل الأخرى التي تشكل تحدياً للتلاميذ هو صعوبة الوصول إلى المدارس بسبب ضعف البنية التحتية، وغياب شبكات الصرف الصحي والتي معها تتجمع مياه الأمطار في محيط ومداخل المدارس مما يعوق الحركة من وإلى المدرسة، علاوة على ما تعانيه المدارس من الازدحام والذي يفوق قدرتها الاستيعابية.

الكثافة الصفية وآثارها على أركان العملية التعليمية:

لقد ترك ازدحام الطلاب في الفصل الواحد أثراً سلبية على العملية التعليمية وجودة التعليم، وشكل عائقاً أمام إعمال جملة معايير حقوق الإنسان المرتبطة بالحق في التعليم الذي يجب أن يركز على الجودة وتحقيق الأهداف وإعمال حقوق الإنسان كالحق في المشاركة وحرية الرأي وتنمية الشخصية الوطنية والإنسانية. وتُعد الكثافة الصفية من أبرز المشكلات الحالية التي تواجه العملية التعليمية في قطاع غزة. وتشير البيانات أن (161) شعبة/ فصل في (48) مدرسة تتبع لوزارة التربية والتعليم يتجاوز فيها عدد الطلبة (50) طالباً فما فوق، وهي أرقام تبعث على القلق الشديد كونها تفوق المعقول والمقبول. وتواصل المؤسسات التعليمية حشو أكبر عدد من الطلاب في الفصل الواحد، لمواجهة الزيادة السنوية في أعداد الطلاب، الأمر الذي يعرقل سلاسة وسهولة الإدارة الصفية، ويعوق قدرة المدرس في السيطرة على الطلاب والتلاميذ وقيادتهم قيادة صحيحة مما يترتب عليه ضعف المستوى التعليمي، وقد يدفع نحو تسرب وانصراف الطلاب عن مواصلة التعليم، وتتمثل التأثيرات السلبية للكثافة الصفية على مكونات العملية التعليمية فيما يأتي⁽²²⁾:

تأثير الكثافة الصفية على الطالب:

- وجود أعداد كبيرة في الفصل يدفع المعلم إلى التركيز على الفئة المتوسطة، ويترك الفئة الضعيفة، وأحياناً يهمل الفئة الإبداعية، وبالتالي يعمل على تثبيطها. ومع مرور السنوات الدراسية تصبح الفئة الضعيفة معرضة للتسرب من المدارس، وتصبح مشكلة حقيقية في المجتمع، ويجد المعلم نفسه مدفوعاً للشرح بالطريقة التقليدية، وهذا يؤثر على الطلبة ويؤدي إلى تدني تحصيلهم العلمي.
- في ظل الكثافة الصفية تنشط الفئات الضعيفة في زوايا الفصل ويصبحوا مصدر إزعاج وفوضى داخل الفصل.
- وجود أعداد كبيرة ومكدسة من الطلاب في الحجرة المدرسية يصعب السيطرة على الأمراض المعدية ويصبح الانتشار سريعاً.

تأثير الكثافة الصفية على المعلم:

22 العاجز، مرجع سابق.

- تحد من قدرة المعلم على المتابعة وإدارة الفصل، كما يصرف المعلم جزءاً من طاقته ووقته بالانشغال في الأنماط السلوكية غير المرغوب فيها، حيث إن الطلاب يأتون من بيئات مختلفة، وتدريباً يتراجع عطاء المدرس. ومع مرور الزمن تختفي روح الانتماء للمهنة، وبخاصة أن الظروف الاستثنائية في قطاع غزة تلعب عاملاً مساعداً لاسيما في ظل أزمة الرواتب للمعلمين الحكوميين، وانخفاض مستوى الدعم لقطاع التعليم.

تأثير الكثافة الصفية على الطرائق التعليمية:

- التربية الحديثة تركز على وسائل وطرائق متعددة في تدريس المواد، وهذا يتطلب مجموعات وفرق داخل الفصول، وفي حالة الازدحام، يتعذر على المعلم اتباع الطرق الحديثة مثل طريقة المشروع، وطريقة حل المشكلة، ويجد نفسه ملزماً بتبني طريقة التلقين، وهي من الطرق التقليدية التي تعود بالضرر على الطلاب، لأنها تقوم على الحفظ والاستظهار، في حين أن الطرق الحديثة تتبنى الذكاء والاستكشاف وتجعل الطلاب قادرين على الإبداع والابتكار وحل المشكلات.

تأثير الكثافة الصفية على المناهج:

مع وجود الطلاب بأعداد كثيفة يضطر المعلم إلى الالتزام بما بين دفتي الكتاب، ولا يجد لنفسه وقتاً كي يثري المنهاج عن طريق المنهج الخفي والذي به يضع الحقائق ويرسم الخطوط التي لا توجد في الكتاب المدرسي.

بناءً على مما سبق يمكن القول إن الغرفة الصفية الملائمة، والتي يراعي فيها العدد المناسب تُعدّ منطلقاً رئيساً لتحقيق التعليم الجيد خاصة في الفصول الأساسية، ويُعزى ذلك إلى أن التلاميذ في هذه المرحلة يحتاجون إلى مزيد من الرعاية والاهتمام. هذا وأظهرت العديد من النماذج العالمية أن متوسط حجم الصف يزداد حسب المستوى. وذكرت المنظمة الأمريكية للبحث التربوي (23) أن البيئة الصفية لمستويات التعليم الأولى يجب ألا تكون مكتظة بالتلاميذ، ويتحسن التفاعل الصفّي في الفصول قليلة العدد، بينما ينخفض مستوى أداء التلاميذ في الفصول كثيرة العدد، وعند مقارنة المدارس في قطاع غزة مع النماذج الدولية نجد فرقاً واسعاً في أعداد الطلبة، ومن هنا تتضح الحاجة الماسة إلى تسخير الإمكانيات من أجل تطوير التعليم. كما ينبغي أن يحظى النقص في المدارس والازدحام في الحجرة الصفية باهتمام الجهات المشرفة على التعليم ويصبح هدفاً في الخطط الاستراتيجية، وتسخر له الإمكانيات المناسبة من أجل مواكبة التغيرات على المستوى العالمي في مجال التعليم.

الاحتياجات وسبل الحل:

تُقدر حاجة وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة إلى (121) مبنى مدرسي جديد، وإضافة (1003) شعبة جديدة في الفترة الممتدة من عام (2017-2021). ووفقاً للخطة الاستراتيجية التي وضعتها وزارة التربية والتعليم، بهدف تقديم الخدمة التعليمية المناسبة، وتلبية الاحتياج الطبيعي السنوي من المدارس بناءً على الزيادة الطبيعية في أعداد الطلبة/ات، المرتبط بالزيادة السكانية الطبيعية

²³ Blatchford, P. Basset, P. & Brown, P. (2008), Do low attaining and younger student benefit most from small classes? American Educational Research Association Meeting, (2008), New York, From: http://www.oxydiane.net/IMG/pdf/Class_Size_AERA.pdf

والذي يقدر ب (10.000) طالب/ة سنوياً، بالإضافة إلى تخفيض نسبة المدارس التي تعمل بنظام الفترتين إلى (30%)، علاوة على تقليل الكثافة الصفية في جميع المدارس بحيث تصبح (35) طالب/ة للشعبة.

توزيع احتياجات قطاع غزة من الأبنية المدرسية على المديرية لمعالجة الكثافة الصفية، ونظام الفترتين والزيادة الطلابية السنوية حتى نهاية عام (2021م) 24

المديرية	لتحقيق كثافة صفية 35	لتقليل نسبة الأبنية المدرسية بنظام الفترتين إلى 30%	لاستيعاب الزيادة السنوية في عدد الطلاب بعد التسرب	المباني المدرسية الجديدة التي شيدت في عام 2017م	المجموع
شمال غزة	5	12	4	3	18
غرب غزة	6	13	5	3	21
شرق غزة	7	26	6	2	37
الوسطى	0	8	3	2	9
خان يونس	2	7	3	-	12
شرق خان يونس	0	10	2	-	12
رفح	1	9	2	-	12
المجموع	21	85	25	10	121

وتظهر البيانات أن الفجوة كبيرة بين أعداد المدارس المطلوبة والمدارس التي تم إنشاؤها وهذا يتطلب زيادة التمويل والاستثمار لمعالجة احتياجات التعليم الملحة من المدارس، وينبغي صياغة سياسة تضمن تحديد المناطق ذات الأولوية بالمشاريع، خاصة في ظل الزيادة في أعداد المسجلين الجدد من الطلاب > كما يمكن أن يعود التراجع في أعداد المسجلين في المدارس الخاصة والارتفاع في أعداد المسجلين في مدارس وكالة الغوث والمدارس الحكومية إلى التراجع في الأوضاع الاقتصادية، حيث بلغ عدد الطلبة (252797) طالباً موزعين على (397) مدرسة توجد في (280) مبنى. وتجدر الإشارة إلى أن ما كان يشاع عن نية حكومة الوفاق الوطني في رام الله تحويل المدرسين إلى التقاعد، المترافق مع الاقتطاعات من رواتب المعلمين في المدارس الحكومية، دفع بأسر حوالي (1400) طالب/ة إلى تحويلهم من مدارس الحكومة إلى مدارس وكالة الغوث ونحو (130) طالب/ة من طلبة المدارس الخاصة كذلك بسبب تراجع قدرة الوالدين على تحمل نفقات التعليم في المدارس الخاصة²⁵.

وعلى صعيد المديرية التي تحظى بالأولوية القصوى، تحتل مديرية شرق غزة المرتبة الأولى كونها أكثر المناطق حاجة لإنشاء مدارس جديدة ويبلغ معدل الطلبة/ات فيها (22.97%) من مجموع الطلاب/ات في المدارس الحكومية -أي أكثر من الخمس- وبحسب التقسيم البلدي تتكون المديرية من التجمعات السكانية التالية: حي التفاح، والدرج، والزيتون، والشجاعية، والشعف. وتعدّ أكبر مديرية من جهة عدد الطلاب/ات، وتقدر حاجتها إلى نحو (37) مدرسة في غضون السنوات الخمس القادمة بهدف تقليل الكثافة الصفية المرتفعة التي تصل إلى (39.95%)، وحل نظام الفترتين. وتشير البيانات إلى أن نسبة المدارس التي تعمل بنظام الفترتين فيها بلغت (84.09%) من المدارس. يذكر أن الكثافة السكانية وعدم توفر المساحات الكافية من الأراضي القريبة من منازل الطلاب تشكلان تحدياً إضافياً، وستضطر الجهات المشرفة على التعليم إلى اعتماد ثلاثة فترات دراسية بدلاً من الفترتين حال تأخرت المشاريع عن هذه المناطق.

²⁴ مقابلة مع: رشيد أبو ججوح، نائب مدير عام التخطيط بوزارة التربية والتعليم العالي، قابله: باسم أبو جري، بتاريخ (13، نوفمبر، 2017م).

²⁵ مقابلة مع: رشيد أبو ججوح، نائب مدير عام التخطيط بوزارة التربية والتعليم العالي، قابله: حسين حماد، بتاريخ (15، أكتوبر، 2017).

وفي مديرية شمال غزة التي يشكل الطلبة/ات ما نسبته (17.14%) وتعدّ ثالث أكبر مديرية من حيث العدد بعد مديرية شرق غزة، وغرب غزة، وتحتاج إلى (18) مدرسة جديدة. وتشمل مديرية شمال غزة التجمعات السكانية الآتية: قرية أم النصر، وبيت حانون، وبيت لاهيا، وجباليا. وتعتبر منطقة جباليا من أكثر المناطق أولوية، بالنظر لحجم الكثافة السكانية وهي تحتاج إلى (8) مدارس في غضون السنوات القادمة، وأمام هذه المعطيات تعاني مديريات التربية والتعليم بشكل عام من مشاكل لها علاقة بالكثافة الصفية العالية، ونظام الفترتين.

وعلى صعيد الخدمات التعليمية التي تشرف عليها وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، تشير المعلومات إلى أن (271.900) طالباً ملتحقين في (275) مدرسة توجد في (175) مبنى مدرسي على مستوى المحافظات الخمس في قطاع غزة. وتقدر الزيادة في أعداد الطلاب بحوالي (10.000) طالب/ة سنوياً، ووفقاً لعمليات التخطيط في (الأونروا) هذا يتطلب (5) مباني مدرسية جديدة سنوياً تعمل بنظام الفترتين، مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة (70%) من المدارس تعمل بنظام الفترتين، بالإضافة إلى قيام (الأونروا) باستئجار (3) مدارس من وزارة التربية والتعليم في مديرية شرق غزة، وتشير البيانات أن نسبة الشعب/ الفصول التي يدرس فيها الطلبة بأعداد تتراوح بين (31-45) طالباً تشكل حوالي (98.66%)، والشعب/ الفصول التي يتراوح العدد بين (46-49%) تشكل (0.9%)، بينما الشعب/ الفصول التي فيها عدد الطلبة (31) أو أقل تشكل ما نسبته (0.5%)، بينما لا يوجد أي شعبة / فصل دراسي يتجاوز فيه العدد (50) طالباً⁽²⁶⁾.

توزيع عدد الأبنية المدرسية المطلوبة وفق الخطط الاستراتيجية على الأعوام الدراسية (2017-2021)

الجهة	العام الدراسي 2018/2017	العام الدراسي 2019/2018	العام الدراسي 2020/2019	العام الدراسي 2021/2020	العام الدراسي 2022/2021	الإجمالي
المدارس التابعة (لأونروا)	5	5	5	5	5	25
المدارس التي تم تشييدها أو تم توفير الدعم المالي لتشييدها	4	0	0	0	0	4
المدارس المطلوبة	1	5	5	5	5	21

يتضح من المعلومات الواردة أن وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ينصب اهتمامها الاستراتيجي على تلبية الاحتياجات المتعلقة بالزيادة الطبيعية في الطلاب/ات الناتجة عن الزيادة الطبيعية للسكان. ومن المتوقع أن تستمر مشكلة الكثافة الصفية، ونظام الفترتين دون حلول جذرية في الأفق المنظور، ووفق التخطيط السنوي تحتاج (الأونروا) إلى (25) مدرسة جديدة في غضون السنوات الخمس القادمة بينما الموارد المتاحة تكفي إلى تشييد (4) مدارس جديدة، وبالتالي ستكون في حاجة إلى مساحات من الأراضي والموارد المالية لحوالي (21) مدرسة جديدة. وأمام الضغط الكبير على التعليم والمدارس يتوقع أن ترتفع نسبة المدارس التي تعمل بنظام الفترتين، خاصة وأن معالجة وإنهاء ظاهرة الفترتين يتطلب وفق التخطيط الشامل تشييد (100) مبنى مدرسي جديد، ومضاعفة أعداد المدارس الجديدة سنوياً لتصبح (10) بدلاً من (5) مدارس. وفي حال لم تتم معالجة جذرية للنقص في المدارس، وإيجاد الحلول الملائمة ستضطر الجهات المشرفة على التعليم في نهاية الأمر إلى تقسيم اليوم الدراسي إلى ثلاث فترات بدلاً من فترتين، وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على الطلبة، حيث أن نوبات الدوام المتعدد في المدارس من شأنه أن يؤثر في النتائج الدراسية. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المباني المدرسية تفقر إلى المعايير الحديثة التي تتطلب مساحات

26 مقابلة مع: أ. فريد أبو عاذرة، رئيس برنامج التربية والتعليم في (الأونروا)، قابله: باسم أبو جري، بتاريخ (13، نوفمبر، 2017م)

واسعة كي يمارس الطلاب الأنشطة اللامنهجية، كجزء متم ومكمل للعملية التربوية، وفي مرات عدة يتم إنشاء مدارس في أفنية وفضاءات مدارس قائمة، فيكون تشييد المدارس الجديدة على حساب المساحات اللازمة لراحة الطلاب والمعلمين على حدٍ سواء . ونخلص إلى أن أبرز التحديات تتمثل في الزيادة السنوية الطبيعية من الطلاب، وندرة مساحات الأراضي التي يتوافر فيها معيار القرب من منازل الطلاب، علاوة على انخفاض مستوى الدعم المالي وتوفير المخصصات المالية اللازمة لتغطية التكاليف التطويرية في العملية التعليمية.

الخلاصة

تتبوأ البيئة المدرسية مركز العملية التعليمية نظراً لتأثيرها المباشر على مبدأ الجودة في التعليم. ويعتبر أعداد الطلبة داخل الغرفة الصفية من العوامل الأساسية والمهمة في العملية التعليمية، كونه يضمن المشاركة ويحث على الفاعلية والنشاط، عبر إتاحة الفرصة لإشراك كل طالب/ة في الأنشطة المنهجية واللامنهجية، مما ينكس إيجابياً على قدرات الطفل العقلية وعلى شخصيته وقدرته على التحليل والاستنتاج، ويبعث الراحة والطمأنينة في نفوس الطلاب/ات. كما تتاح فرصة حقيقية كي يقدم الطلبة أفضل ما هو كامن لديه في إطار العملية التعليمية ويصبح إنساناً فاعلاً ومشاركاً ونشطاً.

وعند مقارنة وتحليل الأرقام والبيانات في قطاع غزة نكتشف أن المباني المدرسية تعاني من الضعف الكمي وإلى حد ما الضعف النوعي وقدرتها على التكيف مع الزيادة السكانية، حيث إن العدد المناسب من الطلبة داخل الفصل أو ما يعرف بالكثافة الصفية بات من التحديات والمعوقات للعملية التعليمية، وفي ضوء هذه المعطيات أصبحت جودة التعليم مبعث قلق كبير في ظل هذا النقص المتواصل ولما له من تداعيات خطيرة على مستقبل الطلبة والتلاميذ وقدرتهم الاستيعابية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يؤمن بأن التغيير والتقدم والنمو في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي يتطلب إعمال الحق في التعليم، كونه وسيلة لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان الأخرى. وكونه يمكّن الأفراد المهمشين اقتصادياً واجتماعياً بأن ينهضوا بأنفسهم من الفاقة والفقر وهو السبيل إلى التنمية البشرية المستدامة. ويؤكد مركز الميزان على الحاجة الماسة إلى بناء مدارس إضافية جديدة تهتم بالتعليم العام والتدريب المهني على حد سواء. ويجب أن يراعى ألا تكون هذه الزيادة على حساب المساحات المفتوحة في أفنية المدارس.

إن أهمية المدرسة لدى الفلسطينيين في قطاع غزة تتجاوز كونها مكاناً للعلم والمعرفة، فهي تشكل أيضاً ملجأً آمناً وترفيهياً، يوفر مساحات للعب والترفيه للأطفال. وتشكل المدرسة في الظروف كافة مكاناً ملائماً، يعمل على تخفيف الآثار السلبية جراء النزاع وأعمال العنف، وهذا يتطلب توفير المباني المدرسية المناسبة وتحديد عدد الطلاب في كل فصل ليتناسب مع أساليب التربية الحديثة.

واستناداً إلى ضرورة وأهمية إعمال الحق في التعليم، من خلال الوفاء بالالتزامات الواقعة على الجهات المسؤولة، والتي تقرر أن يكون لديها استراتيجية مستقبلية شاملة. وبالنظر إلى أهمية الفهم الواسع للإعمال التدريجي وما يفرضه من سرعة التحرك بقدر الإمكان ودون إبطاء بهدف حماية قطاع التعليم من التراجع المستمر، وتطوير وإصلاح البيئة التعليمية من أجل تهيئة بيئة داعمة للحق في التعليم وقائمة على احترام حقوق الإنسان، بهدف الوصول إلى أجيال فاعلة في عملية التنمية.

وبناءً على ما تقدم يورد التقرير النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

النتائج:

1. يشكل الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته اليومية وانتهاكاته المتواصلة ضد السكان المدنيين وممتلكاتهم، بالإضافة إلى المؤسسات والمنشآت العامة أبرز المعوقات في وجه تطوير قطاع التعليم في قطاع غزة، حيث لم تقف تلك الممارسات

عند حدود الحصار المفروض على قطاع غزة، بل واصلت قواته عمليات الاستهداف والتدمير المباشر للمنشآت التعليمية، الأمر الذي نجمت عنه تأثيرات خطيرة.

2. الإجراءات والقرارات التي اتخذت على خلفية الانقسام السياسي الفلسطيني، الذي استمر أحد عشر عاماً، وترك قطاع التعليم خارج نطاق الفعل الرسمي الواعي والمنظم من قبل وزارة التربية والتعليم في السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي ألقى بظلال سلبية على العملية التعليمية.

3. يعتبر مستوى الكثافة الصفية في المدارس، واعتماد نظام الفترتين مع غياب المعايير الملائمة والمناسبة للأبنية والغرف الصفية في المدارس من أبرز التحديات التي تواجه العملية التعليمية، وتؤثر على الطالب والمعلم على حدٍ سواء.

4. محدودية مساحات الأراضي لتشييد مدارس جديدة أو عدم كفايتها لترك فضاء مفتوح، والكثافة السكانية المرتفعة، تشكل عائقاً أمام الجهات المشرفة على التعليم لجهة بناء مباني ومرافق تعليمية مناسبة.

في ضوء النتائج يوصى التقرير بما يلي:

التوصيات:

1. مطالبة المجتمع الدولي بضرورة الوفاء بالتزاماته القانونية والأخلاقية، والتحرك العاجل لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة فوراً، كونه يضع العراقيل كافة أمام تحقيق التنمية خاصة في قطاع التعليم، وتوسيع الدعم المالي والتقني لقطاع التعليم انطلاقاً من مبدأ التعاون الدولي.

2. أن تسعى الجهات المشرفة على خدمات التعليم لتوفير المخصصات المالية المرتبطة بالموازنة، وإنشاء المدارس الجديدة، وفق معايير جديدة ومتطورة تراعي المساحات مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر حاجة ووضع الاستراتيجيات الكفيلة برفد هذه المرافق بالموارد البشرية المؤهلة والمدربة.

3. أن تكثف وزارة التربية والتعليم دورها عبر تشكيل لجان مختصة، تقوم بدراسة كل العقبات الداخلية التي تعترض العملية التعليمية، وتعمل على توحيد الأنظمة والقوانين والإجراءات، بهدف الارتقاء بالحق في التعليم نحو التعليم النموذجي والنوعي.

4. أن تتعاون الجهات الرسمية وغير الرسمية كافة، ولاسيما سلطة الأراضي والمجالس البلدية مع الجهات المشرفة على التعليم، في تخصيص الأراضي اللازمة لإنشاء المدارس في مناطق تراعي المسافة والقرب من منازل الطلاب.